المؤسسة الأمنية والعسكرية في اليمن .. قصة نجاح ومسيرة تطور مستمر

شهدت المؤسستان العسكرية والأمنية اليمنية خلال الـ٢١ عاماً الماضية تطوراً لافتا شمل استكمال البنى التحتية لأجهزتها المختلفة في أمانة العاصمة ومختلف محافظات الجمهوريات بما يلبي متطلبات الواقع الجديد لوطن الثاني والعشرين من مايو المجيد.

فعلى الصعيد الأمني تمكنت المؤسسة الأمنية منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م من تنفيذ /٦٤١/ مشروعاً متعدد الأغراض وبتكلفة إجمالية بلغت ٢٢ ملياراً و٦٧٦ مليوناً و٤٧٧ ألف ريال شملت إنشاء معسكرات ومؤسسات تعليمية ومراكز للتدريب والتأهيل.

وبموازاة ذلك حققت المؤسسة الأمنية اليمنية الموحدة ممثلة بوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية نجاحات باهرة وكبيرة على صعيد نشر الأمن والاستقرار في ربوع الوطن ومكافحة الجريمة وتعزيز أمن المجتمع واستقراره، بعد أن ظل جهاز الشرطة لسنوات طويلة إبان عهد التشطير مسيرا وفق السياسات المتضادة للنظامين في الشطرين وينتمي إلى مدارس أمنية مختلفة وبإمكانات مادية متواضعة.

ولمواجهة أي مستجد وطارئ في إطار الدور الهام الذي تقوم به أجهزة الأمن خاصة بعد اتساع نشاطها عقب إعادة تحقيق وحدة الوطن كان لابد من رفد المؤسسة الأمنية اليمنية الموحدة بما تحتاجه من إمكانيات ووسائل حديثة للقيام بواجبها في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

تقرير/أنور البحري

ونتيجة للظروف الطارئة التي جاءت وليدة لأحداث داخلية وخارجية تبدو وكأنها مترابطة ببعض كان من الطبيعي أن يكون للمؤسسة الأمنية وأجهزتها المختلفة الدور الأكبر واليد الطولى في ترسيخ دعائم أمن واستقرار المجتمع والتصدي الحازم للجرائم المختلفة ومن يقف وراءها وضربها بيد من حديد لاسيما بعد أن كشفت الإحصائيات الرسمية عن ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة في اليمن من /١١١٥٥/ جريمة في العام ١٩٩٠م إلى /١٦٢١٨/ جريمة في العام ١٩٩١م وبنسبة زيادة٣٩, ٤٥٪، وارتفاع عدد الجرائم في العام ١٩٩٢م إلى /١٨٣٥٠/ جريمة وبزيادة عن العام ١٩٩١م١٥, ١٣٪.

وانطلاقا من قيامها بواجبها الوطني اعتمدت قيادة وزارة الداخلية عدداً من الخطط الأمنية الهادفة للحد من الارتفاع الملحوظ للجريمة وبما يحقق النجاح في الوقاية منها وضبط مرتكبيها ويعزز الإستقرار والسكينة للمجتمع.

وقد أثمرت تلك الجهود في انخفاض نسبة الجريمة إلى ٤٣,٧٤٪ عام ١٩٩٣م، فضلا عن ذلك فقد شهد العقد الأخير من عمر دولة الوحدة المباركة عملية التطوير والتحديث لمؤسسة اليمن الأمنية من خلال استكمال البناء المؤسسي والإداري لها وإعداد وتأهيل الكادر البشري وإصدار وتعديل العديد من القوانين واللوائح المنظمة لعملها بما ينسجم ويتوافق مع أدوارها النضالية ومسؤوليتها العظيمة في الحفاظ على أمن المجتمع اليمني وتعزيز استقراره وسكينته العامة.

وفي أحلك الظروف والصعاب التي واجهتها البلاد خلال السنوات الماضية أبرزها دخول الوطن في أزمة سياسية جرّته إلى حرب صيف ١٩٩٤م وقفت المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية جنبا إلى جنب في خطوط المواجهة المفروضة على أبناء شعبنا المتمسك بوحدته، وكان للمؤسستين شرف الانتصار لوحدة الشعب والوطن ودحر قوى الإنفصال.

واستدعت الظروف والنتائج التي نتجت عن ملحمة الانتصار للوحدة اليمنية في حرب صيف ٩٤ استكمال وإعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق أسس علمية حديثة ومتطورة تلبي متطلبات العصر الذي نعيش فيه، وقد أنجزت الوزارة خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لعمل أجهزة الأمن في إطار إعادة البناء المؤسسي الشامل والمتكامل.

ويفعل الاستراتيجية الأمنية المقرة من الحكومة عام ١٩٩٥م استكملت وزارة الداخلية تواجد اجهزتها الأمنية المختلفة في شتى المحافظات وتوسعت في إنشاء المناطق الأمنية لدعم ومساندة أمن المديريات في المحافظات، وتم تعزيز النقاط والأحزمة الأمنية ليصل عدد المناطق الأمنية التي تم إنشاؤها على مستوى الجمهورية إلى أكثر من /٣٠/ منطقة و/١٨٢/ نقطة أمنية بالإضافة إلى بناء وتعزيز /٢٣٨/ مديرية، واستحداث وإنشاء عدد من الادارات العامة ضمن منظومة المؤسسة الأمنية وأهمها وحدة مكافحة الإرهاب في الأمن المركزي التي لعبت دوراً فعالا في مكافحة الإرهاب وتعقب عناصره.

ولم تكتف الداخلية بما تحقق من نجاح وتطور في هذا الجانب بل حرصت قيادتها على تزويد أجهزتها الأمنية بأحدث الوسائل والمعدات المتطورة والتي تشمل شبكة الاتصالات الحديثة بأنواعها المختلفة التي تربط المركز بالفروع وتسهل إمكانية التواصل بينهما بما يمكنها من السيطرة على الجريمة قبل وقوعها وتفعيل الأعمال الوقائية والإستباقية والأعمال الإجرائية اللاحقة لكشف الجريمة وضبط مرتكبيها.

وفي إطار الحرب المفتوحة على الإرهاب التي تخوضها اليمن إلى جانب دول العالم منذ عدة سنوات حققت أجهزة الأمن ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوحدة الخاصة في الأمن المركزي نجاحاباهراً على هذا الصعيد رغم حداثتهما.

وقد تمكنت أجهزة الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب خلال الفترة القليلة الماضية من ضبط أكثر من /٥٦٨/ قضية خلال الفترة الماضية وإلقاء القبض على معظم المطلوبين في تلك القضايا وتقديمهم للعدالة، بالاضافة إلى إنه خلال العامين الأخيرين فقط ضبط /١٣٥/ مجرماً من الخاطفين وقطاع الطرق أحيلوا للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

كما تم القاء القبض على عدد كبير من العناصر الإرهابية من خلال المتابعة والرصد وتتبع المعلومات الموثوقة التي توفرت حول نوايا تلك العناصر وهو ماساعد على إفشال العديد من المحاولات والمخططات الإرهابية في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات الاخرى والتي كانت تستهدف المنشآت الإستراتيجية الحكومية والسفارات الأجنبية .

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات نجحت أجهزة الأمن خلال الفترة من (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م) من ضبط /٥٤٠/ جريمة من جرائم المخدرات بلغ عدد المتهمين فيها /٩٢٠/ متهماً، وتنوعت المضبوطات بين ٣٨ طنا و٣٧٦ كيلو و٨٠ جراماً و١٢١ ملغراماً من الحشيش، و٥١٣,٦٦٠,٦١ حبة من الحبوب المخدرة، و١٥٧٩ غرسة مخدرة، وألف أنبولة، في حين بلغت الكميات التي تم إحراقها خلال نفس الفترة بعد صدور أحكام قضائية بشأنها ٢٤ طناً و١٤٥ كيلو و٧٨٨ جراماً و٢٠ ملغرام حشيش، و٩٤٨,٨١٢,٢١ حبة من الحبوب المخدرة.

وتأكيدا لتوجه الحكومة وحرصها على ترسيخ الأمن والاستقرار في عموم الوطن وفي مقدمتها عواصم المحافظات اقرت قيادة وزارة الداخلية منذ أغسطس ٢٠٠١م حملة أمنية لضبط الأسلحة ومنعها في عواصم المدن الرئيسية، وقد نجحت الحملة في ضبط (٦٨٣١٢١) قطعة سلاح مختلفة خلال الفترة من (٢٠٠١–٢٠٠٩م) في المدن والأحزمة الأمنية في مداخل المحافظات وتم خلال السنوات الثلاث الأخيرة اغلاق (٣٤٥) محلاً لبيع الأسلحة في مختلف محافظات الجمهورية وضبط المتاجرين بها.

وعملت وزارة الداخلية في السنوات الاخيرة على استحداث مصلحة خفر السواحل التي حققت نجاحات لافتة في مكافحة التسلل والهجرة غير لمشروعة إلى اليمن من منطقة القرن الأفريقي، والحد من عمليات التهريب والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث والإصطياد غير المشروع بالاضافة إلى التصدي للقرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن.

وتمكن اليمن خلال الفترة من (٢٠٠٦–٢٠٠٩م) من ضبط (٧٨٤٢٥) متسللا من منطقة القرن الافريقي والكشف والتصدي لعدد (١٤٤) من جرائم القرصنة في خليج عدن والبحر العربي خلال الفترة من ٢٠٠٨–٢٠٠٩م .

وتم تزويد مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالأجهزة الفنية والالكترونية الحديثة بما يمكنها من تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كما تم انجاز الربط الشبكي لرئاسة المصلحة بفروعها في أمانة العاصمة وباقي محافظات الجمهورية، بالاضافة إلى إنشاء وإستكمال /١٢/ مركزاً للإصدار الآلي للجوازات في الداخل وتحديث وإنشاء /١٦/ مركزاً للإصدار الآلي للجوازات في الخارج وربط رئاسة المصلحة بكافة المنافذ البرية والبحرية والجوية.

وفي ما يتعلق بحصول المواطن على الاوراق الثبوتية المختلفة سعت وزارة الداخلية من خلال مصلحة الاحوال المدنية والسجل المدني إلى تغيير البطاقة الشخصية اليدوية ببطاقة إلكترونية، وافتتحت فروعا لها في عواصم محافظات الجمهورية وعدد آخر من مديرياتها، وتم افتتاح ٢١ مركزاً للإصدار الآلي للبطاقة و/١٥٠/ مركزاً لجمع البيانات وإرسالها إلى المركز الرئيسي بصنعاء للإصدار، وكان لهذه الاجراءات أثرها الايجابي في الحد من الصرف المزدوج وإستخراج أكثر من بطاقة شخصية للشخص الواحد.

وخلال الفترة من (٢٠٠١ – ٢٠٠٩م) أصدرت مصلحة الاحوال المدنية والسجل المدني نحو (٣,١٣٨,٢٣٨) بطاقة شخصية وعائلية وبنسبة زيادة عن الخطة الخمسية الأولى بلغت ١١٨٪، فيما بلغت المهام والخدمات التي أنجزتها المصلحة والوثائق التي أصدرتها خلال الخطة الخمسية الثالثة (٣,٧٣٧,٤٤٧) حالة ووثيقة مختلفة.

وفي مجال اهتماماتها الانسانية والاجتماعية تسعى وزارة الداخلية لتحسين ظروف نزلاء الاصلاحيات المركزية وتوفير البيئة الملائمة لهم وفقاً للإتفاقيات والمعاهدات وحقوق الإنسان من خلال إنجاز الإصلاحيات الجديدة وتوسعة وتهيئة عدد آخر من الإصلاحيات، وكذلك متابعة قضايا النزلاء مع النيابات والمحاكم وفقاً للأحكام القضائية وتمكينهم من التسهيلات التي ضمنها القانون للمنضبطين والمتميزين خلال فترة قيد الحرية، والتسهيل لأسرهم وأقاربهم في زيارتهم.

وتعمل المصلحة على إعداد البرامج الثقافية والرياضية المفيدة للنزلاء وتؤمن لهم الدراسة للمراحل التعليمية المختلفة بما فيها الجامعية والتأهيل المهني والفني ومحو الأمية وتحفيظ القرآن الكريم لضمان إعادة تأهيلهم وإنخراطهم بالمجتمع، وقد بلغ عدد المستفيدين من تلك البرامج خلال الفترة من (٢٠٠١–٢٠٠٩م) نحو (١٥٤٤٩) نزيلا.

كما اعتمدت المصلحة قاعدة بيانات لنزلاء الاصلاحيات تشمل مختلف القضايا المتعلقة بهم، فضلا عن إنها تدرس حاليا اعتماد مشروعات في خطتها الخمسية الرابعة (٢٠١١–٢٠١٥م) بما يسهم في تحسين الظروف المعيشية والصحية والتربوية والإرشادية وبناء القدرات التعليمية والمهنية لنزلاء الإصلاحيات.

وسعت قيادة وزارة الداخلية بخطى حثيثة إلى تطوير وتحديث منظومة الدفاع المدني والإنقاذ، واستهلت ذلك بإنجاز الاستراتيجية الوطنية لبناء وتطوير الدفاع المدني والانقاذ التي قدمت لمجلس الوزراء لاقرارها واستكمال الملاحظات بشأنها.

ويتضمن المشروع اربع مراحل مدتها ١٦ عاما بدأت من العام المنصرم ٢٠١٠م وتنتهي في العام٢٠٢٧م، علاوة على ذلك فقد تم خلال الفترة الماضية تعزيز ١٥ فرعاً للمصلحة في المحافظات وبعض المنشآت والوحدات الحكومية وتم توفير ٤٦ آلية إطفاء مختلفة، وإستحداث وحدة الكوارث بتمويل مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتجهيز ثلاث غرف عمليات خاصة بالكوارث في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي عدن والحديدة إلى جانب توفير ١٠٢ صافرات إنذار للطوارئ تم تركيب ٥٢ صافرة منها في أمانة العاصمة، عدن، تعز، الحديدة، والمكلا.

وفي جانب التأهيل والتدريب لمنتسبي المؤسسة الأمنية على اختلاف تشكيلاتها وأجهزتها تم توسيع مباني كليات أكاديمية الشرطة ورفدها بالتجهيزات التقنية والمكتبية لتعزيز دورها وتحقيق وظيفتها في الإعداد المهني والتخصصي لمنتسبي الوزارة، إلى جانب انشاء وافتتاح عدد من المدارس والمعاهد التخصصية في سياق خطة متكاملة لإعادة تأهيل الكادر الأمني وجعله في مستوى العصر الذي يعيش فيه.

وفيما يتعلق بالنشاطات الموجهة للإعداد البدني لرجال الشرطة وإكسابهم المهارات الفنية والرياضية التي يحتاجونها شهدت سنوات الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦–٢٠١٠م) الخاصة بهذا الجانب الحيوي نشاطا مكثفا من قبل قيادة الوزارة وصولا إلى تحقيق الغايات المنشودة في هذا المجال والتي تجسدت في إنشاء عدد من الفرق الرياضية في مختلف وحدات الشرطة وتفعيل بعض الألعاب وإسهام فرق الشرطة في الدوري السنوي لكرة القدم وكرة السلة والسباحة والمصارعة وسباق الضاحية والفروسية وغير ذلك من البرامج والأنشطة المختلفة.

وفي ما يتعلق بتطوير أداء وحدات شرطة المرور زودت الوزارة الإدارة العامة للمرور بالآليات والوسائل والمعدات المختلفة ورفدها بالضباط والأفراد الأكفاء بما يساعد على تخفيف حدة أضرار الحوادث المرورية في الطرق، وافتتحت الوزارة خمسة مراكز للفحص الفني للسيارات في أمانة العاصمة ومحافظات عدن، تعز، الحديدة، وحضرموت لضمان سلامة الآليات ومن عليها وسلامة الآخرين من مستخدمي الطريق.

وافتتحت الداخلية ٢١ مدرسة لتعليم قيادة السيارات في كل محافظات الجمهورية باستثناء محافظة الجوف بهدف تعليم السائقين القواعد والعلامات المرورية، بالاضافة إلى إنه تم الربط الآلي للإدارة العامة للمرور مع بعض فروعها بالمحافظات فيما العمل جار حاليا لإعداد قاعدة بيانات للآليات على مستوى الجمهورية تكون أساسا لعملها الإداري والإجرائي.

وعلى الصعيد العسكري شهدت المؤسسة العسكرية اليمنية هي الاخرى تطوراً نوعياً منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م شمل البنى التحتية وإعادة البناء والتسليح الحديث وتطوير منشآت التأهيل والتدريب لمنتسبيها الأمر الذي عزز من قدراتها القتالية للدفاع عن السيادة الوطنية ومكتسبات الثورة والجمهورية والوحدة.

وإذا ما كان العام ١٩٩٠ بداية انطلاق لبناء وتطوير القوات المسلحة وتحديثها على أسس وطنية وعلمية معاصرة إلا أن العام ١٩٩٤م كان البداية الحقيقية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية بناءً حديثا أوصلها إلى ماهي عليه اليوم من التطور والتحديث.

وخلال فترة وجيزة تمكنت مؤسسة اليمن الدفاعية التي ينضوي تحت لوائها شباب من مختلف أرجاء الوطن من تحقيق قفزات هائلة كماً وكيفاً في شتى الجوانب التنظيمية والتدريبية والتعامل مع أحدث التقنيات في مجالي العتاد والسلاح لتغدو قوة ضاربة وعصرية قادرة على مواجهة كافة التحديات.

إذ اعتمدت الاستراتيجية التي اختطتها القوات المسلحة اليمنية على رؤية عصرية واضحة لخصها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – القائد الأعلى للقوات المسلحة بقوله : « إننا نبني قواتنا المسلحة من منظور العصر ومتطلبات الدفاع عن السيادة الوطنية حتى تغدو قوة دفاعية يركن اليها في الدفاع عن حياض الوطن ومكاسب العمل السلمي للشعب وتوفير المناخات الآمنة للعملية التنموية والنهضة الشاملة».

وفي أعقاب انتصار الشرعية الدستورية وإخماد فتنة محاولة الإنفصال في صيف ٩٤م بفضل التضحيات الجسيمة التي قدمها أبناء القوات المسلحة والأمن دفاعا عن منجز الوحدة العظيم، كان لابد من إعادة ترميم وتعمير القدرات العسكرية وتعزيز القدرات الدفاعية، وكذا إعادة هيكلة وتنظيم وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة والدوائر الاختصاصية التابعة لهما وهو ما تحقق بالفعل.

كما جرى تنظيم القوات المسلحة من خلال خمس مناطق عسكرية، وتشكلت في إطار هذه المناطق عدد من المحاور العملياتية بحسب مقتضيات المسرح العملياتي وتنظيم القوات.

وفي مجال التدريب القتالي والعملياتي حققت القوات المسلحة تطوراً ملحوظا تجسد في جوانب تنفيذ مختلف أشكال الاعمال القتالية في الدفاع والهجوم والمعارك التصادمية والمناورات وغيرها، ورافق ذلك الإعداد المعنوي للقوات المسلحة في ضوء أهداف الثورة اليمنية الخالدة والمهام المقدسة لمنتسبي المؤسسة العسكرية بما يضمن إبعادها عن أي تأثيرات ضيقة بحيث يكون ولاؤها المطلق لله والوطن والثورة.

وقد أولت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة جانب التأهيل والتدريب لمنتسبي القوات المسلحة قادة وضباطا وصف ضباط وجنوداً أهمية قصوى لما لذلك من أهمية لتطوير قدرات وإمكانيات هذه المؤسسة الدفاعية الوطنية.

وأنشئت لهذا الغرض العديد من المدارس العسكرية والمعاهد الفنية التخصصية، فضلا عن تطوير وتحديث المنشآت العسكرية التعليمية القائمة واستحداث ماهو ضروري منها ورفدها بالكادر التدريبي المؤهل تأهيلاً علمياً عالياً.

ولم تكتف جهود تحديث القوات المسلحة بالتدريب داخليا بل رافق ذلك إرسال بعثات لضباط وصف وجنود للدراسة في التخصصات التي تحتاجها القوات المسلحة في الخارج.

وتجلى الاهتمام بالمؤسسات التعليمية العسكرية في انشاء الأكاديمية العسكرية العليا والتي تتبع مباشرة وزير الدفاع، وتضم كليات الحرب العليا، الدفاع الوطني، القيادة والاركان، بالاضافة إلى مركز الدراسات الاستراتيجية .

وتتولى هذه الكليات مهمة تنمية قدرات ومهارات ضباط القوات المسلحة وتأهيلهم لشغل المناصب المتوسطة والعليا إلى جانب إعداد البحوث النظرية والتطبيقية و الدراسات العليا في العلوم العسكرية والأمن القومي .

وتتويجا لهذه الجهود اصبحت الوحدات العسكرية المختلفة تمتلك الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا من خريجي كليات الطيران والدفاع الجوي والحربية والبحرية، بالاضافة إلى الضباط الذين تم تأهيلهم في معهد الشهيد الثلايا أو المعهد الفني للقوات الجوية.

وخطت هذه المؤسسة الوطنية خطوات رائعة في مختلف مجالات البناء العسكري النوعي الحديث والتنظيم الاداري وما يتطلبه من قوانين ولوائح منظمة لذلك بالاضافة إلى انشاء المحاكم والنيابات العسكرية، وكذا المحكمة الاستئنافية العسكرية في دائرة القضاء العسكري.

كما تم إنشاء شبكة مركزية للحاسوب وتوسيع القاعدة المعلوماتية لتشمل كافة المعلومات التأهيلية والتقييمية والتوثيقية وكذا المعلومات المتعلقة بالحياة الوظيفية والمناصب القيادية، إلى جانب استحداث منظومة الاصدار الآلي للبطاقة العسكرية الجديدة ذات السمة الرقمية.

وفيما يتعلق بالتوجيه المعنوي تم الاستفادة من الخبرات المكتسبة في هذا المجال من خلال دائرة تسمى (دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة) معنية بنشر الوعي في أوساط منتسبي المؤسسة العسكرية من خلال محاضرات مركزية ودورات تأهيلية ونشرات توعوية وغيرها من الانشطة ذات الصلة .

ولمواكبة هذا التطور الكمي والنوعي كان لابد من الاهتمام بالخدمات الطبية العسكرية وضمان تقديمها لمنتسبي القوات المسلحة وعائلاتهم.

وقد تم تأهيل عدد كبير من الاطباء ومساعدي الاطباء والممرضين وتوفير احدث الاجهزة والمعدات الطبية والأدوية الأمر الذي انعكس ايجابا على تطوير أداء المستشفيات العسكرية المركزية في كل من صنعاء وعدن والحديدة وفي مقدمتها المستشفى العسكري بصنعاء الذي يعد من المستشفيات المركزية في اليمن، بالاضافة إلى تشكيل شعب خدمات طبية في عدد من مواقع القوات التابعة للقوات المسلحة.

وقد حرصت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان بأن تكون عملية التحديث والتطوير كاملة لمختلف صنوف الوحدات والتشكيلات العسكرية حيث شهدت القوات البرية قفزات نوعية في هذا الجانب من منطلق أن المعارك لاتحسم ولا تحقق نتائجها إلا على الأرض رغم التطور التكنولوجي المتاح للقوات المسلحة مما اتاح لها القتال عن بعد باستخدام الطيران والصواريخ وغيرها.

ومن هذا المنطلق خطت القوات البرية خطوات تطويرية شملت تحديد الملاك المادي والبشري لوحداتها ووضع الخطط اللازمة لاستكمالها، وإعداد هياكلها التنظيمية على أسس علمية تجسد المهام المنوطة بها وتبين تراتبها التنظيمي الرأسي وعلاقاتها التكاملية الأفقية.

كما تم تزويد وحداتها بالأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة تشمل أحدث الدبابات والمدفعية المتطورة ذاتية الحركة ومنظومة القيادة والسيطرة الحديثة وغيرها من الأسلحة المتطورة التي تتطلبها الاستراتيجية الدفاعية للجمهورية اليمنية، فضلاً عن تنفيذ خطط التدريب العملياتي والمعنوي السنوي بمعدلات عالية من الانجاز.

وشملت جهود التطوير والتحديث للمؤسسة العسكرية اليمنية إعادة تشكيل وتأهيل القوات البحرية والدفاع الساحلي وفق أسس علمية حديثة ومتطورة قادرة على حماية السواحل والمياه الاقليمية للجمهورية اليمنية وما تضمه من جزر متناثرة في البحرين الأحمر والعربي.

وقد قطعت هذه القوات منذ انشائها شوطاً كبيراً واحتلت المكانة التي تليق بها كحارس أمين ومدافع صلب عن سيادة المياه الاقليمية والجزر اليمنية، بما تمتلكه من قيادات مؤهلة في مختلف التخصصات والتي تمثل قاعدة راسخة تؤهلها للمضي قدماً في مواجهة ما تتطلبه معطيات الدفاع عن السيادة الوطنية .

في حين استوعبت القوات البحرية خصائص ومميزات القطع البحرية الجديدة التي تم رفدها بها والمتميزة بالتقنية العالية في تنفيذ مهامها القتالية من حيث امتلاكها لمنظومة الدفاع الذاتي والقدرة على الابحار في المضائق المائية وامتلاكها الأسلحة عالية التقنية والدقة في التعامل مع الاهداف الثابتة والمتحركة بالاضافة إلى قيامها بمكافحة ظاهرة القرصنة والتهريب.

وفي ما يتعلق بالقوات الجوية والدفاع الجوي فقد تضمنت برامج التطوير والتحديث لهذه القوات خاصة منذ العام ١٩٩٤م برامج متنوعة للنهوض بها أبرزها تنفيذ المشاريع التعبوية على الخارطة وعلى الارض خاصة فيما يتصل بتدريب وتطوير مهارات الطيارين والفنيين، إلى جانب زيادة عدد ساعات الطيران النهاري والليلي، وتزويد الطيارين والفنيين بالعلوم النظرية والتطبيقية للطيران بكل أنواعه، وكذا تكثيف برامج الصيانة وإجراء الفحص الدقيق للطائرات للحفاظ على الجاهزية الفنية والقتالية والاستعداد الدائم لتنفيذ المهام المناطة.

وإدراكا لأهمية التدريب والتأهيل تم انشاء المعهد الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي بهدف تطوير مهارات منتسبي هذه القوة والارتقاء بمقدراتهم القتالية، ويمننة الكادر التدريبي، وعقد الدورات التحويلية للطيارين الذين هم بحاجة إلى التأهيل على الطائرات المقاتلة، وتحديث القوة المادية للقوات الجوية مع التركيز على تحديث الجهاز الفني، وتعزيز قدراتها بطائرات حديثة من أبرزها إدخال طائرة الميج ٢٩ التي تعتبر واحدة من أحدث الطائرات الاعتراضية المقاتلة في العالم، إلى جانب الطائرات التدريبية ووسائل الدفاع الجوي.

وتواصلا لمسارات البناء والتحديث والتطوير في القوات المسلحة كان لابد من إعداد قوة مواكبة لطبيعة فنون القتال المعاصر ومقتضيات المعركة المشتركة الحديثة.

وجرى تطوير قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة من خلال تأهيل منتسبيها وفق أحدث أسس وقواعد التدريب القتالي والعملياتي والإعداد المعنوي ورفدها بالأسلحة والمعدات القتالية المتطورة والحديثة وبما يتناسب وطبيعة مهامها القتالية وإعدادها المركز على أربعة اتجاهات رئيسية متمثلة في التخطيط السليم والتنظيم المواكب لمنظومة التديب والتنفيذ الدقيق لمجمل خطط وبرامج التدريب، وكذا المتابعة الصارمة لمسألة التنفيذ والتقييم المستمر للمهام والواجبات التدريبية المترجمة على أرض الواقع العملي النظرية منها والتطبيقية وتعزيز الجانب الانضباطي وغرسه في نفوس المقاتلين .

وتعزيزا لقدراتها الدفاعية وتحقيق مهام البناء النوعي التخصصي للقوات المسلحة جاءت عملية تأسيس وتطوير الوحدات الخاصة في إطار الحرس الجمهوري لتشكل انطلاقة جديدة في مسار بناء وتحديث وتطوير المؤسسة الدفاعية لليمن.

وتتميز القوات الخاصة بالقدرة الفائقة على تنفيذ المهام القتالية وسرعة المناورة والانتقال من الدفاع إلى الهجوم والحسم السريع، ذلك أن منتسبيها يتلقون ارقى اشكال التدريب الذي يمكنهم من تأدية واجباتهم بكفاءةٍ فضلاً عن تسلحهم بأسلحة دقيقة التصويب .

ونظراً لماحققته القوات الخاصة من تميز فقد اسندت إلى هذه القوات مهام مكافحة أعمال الشغب وإطفاء الحرائق، والقيام بأعمال الانقاذ والاغاثة عند حدوث الكوارث الطبيعية، والتصدي لأعمال العنف والإرهاب بكافة أنواعها وحيثما تكون، إلى جانب مكافحة التهريب وأعمال التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، وإدارة الأزمات المعقدة كعمليات الاختطاف التي اساءت إلى سمعة اليمن .

وقد حققت هذه القوة رغم حداثتها نجاحا لافتا خاصة لما قامت به من مهام عسكرية أوكلت إليها في إطار خطط الانتشار الأمني خاصة في المحافظات التي توجد فيها بعض الخلايا والنشاطات المشبوهة، ونجاحها في ضبط عمليات التسلل عبر الحدود.

وشملت عملية تحديث وبناء المؤسسة العسكرية في ظل دولة الوحدة استحداث عدد من المؤسسات والدوئر العسكرية ذات البعد الإقتصادي والفني ومنها المؤسسة الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز الاقتصاد الوطني كجزء فاعل من اسهامات القوات المسلحة في مجالات النهضة التنموية الشاملة التي شهدها وطن الثاني والعشرين من مايو .

فيما تتولى دائرة الاشغال العسكرية تأمين احتياجات القوات المسلحة من المباني والطرقات والمطارات والتجهيزات المكتبية وغيرها لما تمتلكه من بنية تحتية عملاقة تشمل معامل الأسفلت والكسارات وورش النجارة والموبيليا وورش الهياكل ومعامل البلك والعبارات والخرسانات الجاهزة والمركزية ومناشير الاحجار بالإضافة إلى اسطول كبير من المعدات الثقيلة.

وتقوم هذه الدائرة بالاضافة إلى ماتتطلبه الانشاءات العسكرية بتنفيذ مشاريع استراتيجية تواكب بدرجة أساسية جهود التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدولة كمسحيات الصحراء ومشاريع المراكز الحدودية وغيرها من المشاريع التنموية والخدمية إلى جانب اسهامها الفعال في مشاريع الطرق والجسور على مستوى الجمهورية .

وقد اعطت القوات المسلحة دائرة التأمين الفني حيزاً كبيراً من اهتمامها ضمن أجندة البناء بمختلف صنوفها، ولاهمية هذه الدائرة لما تمتلكه من إمكانيات مادية وكفاءات بشرية لمواكبة جهود تحقيق بناء نوعي للقوات المسلحة بمختلف صنوفها البرية والبحرية والجوية، وتسهم هذه الدائرة من خلال فرعيها بصنعاء وعدن في رفع مستوى أداء مدرسي الشؤون الفنية.

وتكمن أهمية دائرة الاتصالات والنظم بالقوات المسلحة في مواكبتها لما يشهده العالم من تطورات في ظل الأسلحة الحديثة المتطورة المزودة بالمعدات الالكترونية المعقدة، وهو مايتطلب وجود كادر مؤهل قادر على التعاطي مع المعدات الحديثة .

وتعتبر دائرة الرقابة والتفتيش من الدوائر الفاعلة والمؤثرة في إنجاز عملية البناء النوعي والتحديث للقوات المسلحة من خلال ما تقوم به من نزول ميداني لكافة الوحدات العسكرية، وإعداد تقارير دورية وفصلية وسنوية تتعلق بحالة القوات والمعدات ومدى استيعاب منتسبيها لبرامج التدريب والتأهيل .

ولم يقتصر الاهتمام بمنتسبي المؤسسة العسكرية على من هم في الخدمة فقط وإنما يشمل المتقاعدين منهم بما يليق بتضحياتهم ودورهم في خدمة الوطن والدفاع عن مكاسبه ومنجزاته حيث أسست دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للقوات المسلحة إحدى الدوائر الاستحقاقية التي تقوم برعاية المتقاعدين ومتابعة حقوقهم وحفظها وتسهيل حصولهم عليها بموجب قانون التقاعد العسكري المعمول به في الجمهورية اليمنية والذي يعد من أفضل القوانين العسكرية في الوطن العربي.

وفيما يتعلق برعاية أسر الشهداء والجرحى والمناضلين فقد أولت الدولة جل عنايتها بهذه الفئة الهامة من أبناء الشعب اليمني بإنشاء المكتب الخاص لرعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة لتقديم العون والمساعدة لأسرهم فضلا عن إعطاء أفراد تلك الأسر الأولوية في التعليم والصحة والالتحاق بالكليات العسكرية والجامعية بهدف تأهيلهم وجعلهم عناصر فاعلة في خدمة الوطن والارتقاء به.